وكذلك اذا قطع شخص يد شخص عمدا فعدا على القاطع شخص
فقطع يده فان المقطوع يده اولا يستحق قطع يد القاطع ان
شاء قطع وان شاء عفى عنه فقوله او قطع كيده مقطوف
مقدر تقديره عضوا وقوله يده دم والدم في النفس
والعضو فالمعطوف غير المعطوف عليه اي او عضو
من قطع القاطع والولي في القتل اجنبي وفي القطع للمقطوع
يده وحينئذ فلا حاجة الى ما قاله الزرقاني وقوله
كدية خطا تشبيه في الاستحقاق يعني اذا الشخص مات
جنى خطا على من قتل عمدا او قطع عضوه فان ولي المقتول اولا
يستحق دية المقتول ثانيا خطا وان المقطوع اولا فقوله
كدية خطا اعم من ان يكون في نفس او عضو فان
ارضاه ولي الثاني فله يعني فان حصل لولي المقتول ثانيا خطا
اولا الرضى من قبل ولي المقتول ثانيا فله اي فيهدر دم القاتل
الثاني لاولياء المقتول الثاني ان شاءوا قتلوه وان شاءوا
عفوا عنه فقوله الثاني اي المقتول الثاني
وهو القاتل الاول وكلام فيه نقص وقوله فله
اي فلولي الثاني القتل والعفو واما تخيير ولي الاول
الذي هو بمذهب المدونة فقد علم من قوله فان ارضاه
ولي الثاني لان الرضى لا يكون الا مع التخيير وكلام من فيه
نظر وان قتلت عين القاتل او قطعت يده ولو من الولي
بعد ان اسلم له فله القود يعني ان القاتل اذا تعدى
عليه رجل اجنبي او ولي الدم فقطع يده مثلا عمدا او خطا
فله القصاص على من فعل به ذلك عمدا سواء كان الفاعل
اجنبيا او ولي الدم سواء فعله بعد اذ اسلم اليه او قبله
ثم يقتل به بعد ذلك لان اطراف القاتل معصومة

بالنسبة

بالنسبة الى مستحق الدم والى غيره وله اخذ الدية في
الخطا فقوله يده اي طرف من اطرافه وقوله ولو من
الولي بعد ان اسلم له سببا لقتال فاولى من عفو الولي
ومن الولي قبل ان يسلم اليه وقتل الادنى بالاعلى
كحر كتابي بعبد مسلم يعني ان الادنى يقتل بالاعلى
مثاله حر كتابي قتل عبدا مسلما فانه يقتل به لانه
ادنى والعبد المسلم اعلى لحرية الاسلام لا لان حرية
الكافر واما العكس فلا قصاص كما اذا قتل العبد المسلم
حرا كتابيا فانه لا يقتل به كما مر والكفار بعضهم ببعض
من كتابي ومجوسي ومومن اللكفر كلهم ملة واحدة فاليهود
والنصارى والمجوسي وعباد النار وعباد الاوثان وغيرهم
يقتص لبعضهم من بعض ولا يقتص لهم من المسلم لتقطم
عنه والدين ومومن اسم مفعول دخل دار الاسلام بامان
وهو وما قبله من عطف العام على الخاص لشمول
الكافر لما ذكر كذوي الرق اي فيقتص لبعضهم
من بعض ولو كان بعضهم فيه بقايا حرية ولا يقتص
لهم من الحر المسلم لنقصهم عنه بالحرية وذكر وصحيح
وضدهما ضد الذكر وبالعكس الانثى وضد الصحيح
السقيم فيقتص للانثى من الذكر وبالعكس وتقتص
المريض من الصحيح وبالعكس فهو معطوف على ذوي
الرق اي وذكر وصحيح وبصح الرفع عطف على الانثى وان
قتل عبد عبدا بينة او قسامة فهي الولي فان استحياه
فلسيده اسلامه او فداوه يعني ان العبد اذا قتل حرا
او عبدا وثبت عليه القتل بهما ببينة او بقسامة في الحر
قال قتلني فلان او يقيم عدلان بالقتل ويقسم اولياوه

بان .